الأمم المتحدة

TD/B/64/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والستون

جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يضم اتفاق أكرا وتوافق آراء نيروبي (مافيكيانو نيروبي) على التوالي ولايتين قويتين للأونكتاد بالإسهام في صياغة وتنفيذ خطة التنمية العالمية. ويعرض التقرير التالي، المعد باستلهام روح مافيكيانو نيروبي، مساهمات أمانة الأونكتاد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال التنمية، ويقدم بعض الأفكار لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية بهدف تعزيز مساهمات الآلية الحكومية الدولية في هذا الخصوص.

GE.17-12018(A)

1712018

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- شددت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، على الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية. ودعت مجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

٢- وذكر اتفاق أكرا أنه "ينبغي أن يساهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ..." (الفقرة ١١).

٣- ووافقت ولاية الدوحة على أنه "ينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل في إطار ولايته - استناداً إلى أركانه الثلاثة، من أجل تحقيق نتائج مجدية، وتسخير الموارد المتاحة، معززاً في الوقت ذاته عمليات التآزر ومشجعاً أوجه التكامل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ... [ينفذ الأونكتاد] النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية، وأن يتابع تلك النتائج، حسب الاقتضاء" (الفقرتان ١٨ و١٨(ن)).

٤- ويذكر مافيكيانو نيروبي أنه "ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ..." (الفقرة ١٠).

٥- وتقدم هذه الوثيقة نظرة عامة على السياق والولايات ذات الصلة، والتقدم المحرز، ومساهمات الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة أثناء الفترة حزيران/يونيه ٢٠١٦ - أيار/مايو ٢٠١٧[(١)]. وتعرض أيضاً بعض الاقتراحات للعمل المستقبلي لمجلس التجارة والتنمية لينظر فيها.

أولاً- التجارة الدولية

ألف- السياق والتقدم المحرز

٦- في عام ٢٠١٦، انتشرت عبر العالم مشاعر مناهضة للعولمة، وأعرب العديد من الناس عن شكوكهم في أن فتح الحدود أمام تدفقات رؤوس الأموال والبشر والسلع والخدمات لا تزال تحقق مصلحتهم الفضلى. وفي العديد من البلدان المتقدمة، تحولت هذه الهواجس إلى دعم انتخابي، مما أسفر عن ردة فعل قوية مناهضة للهجرة وللمزيد من التكامل التجاري. وبدوره، شهد الخطاب المتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف تحولا كبيرا.

٧- وكان النمو التجاري في عام ٢٠١٦، الذي بلغ ١,٧ في المائة، أبطأ من أي فترة بعد الكساد العظيم، كما تعتبر التوقعات لعام ٢٠١٧ متواضعة حيث تقدر بـ ٢,٤ في المائة. وفي

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر التقرير السنوي للأونكتاد لعام ٢٠١٦ (تقرير قادم).

هذه المستويات، ستظل التجارة العالمية تعاني من الكساد من الناحية التقنية. وقد شهدت البلدان المصدرة للسلع الأساسية، التي يصنَّف العديد منها على أنها بلدان نامية أو من أقل البلدان نموا، متنفسا بعض الشيء، حيث ارتفعت أسعار العديد من السلع الأساسية بعد انخفاضها في عام ٢٠١٦. وسيشهد نمو التجارة في عام ٢٠١٧ حساسية خاصة للقرارات السياساتية في مجموعة متنوعة من القضايا.

٨- وتضطلع التجارة بدور هام في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان الأونكتاد منذ إنشائه مكرسا بالفعل لمساعدة البلدان على استخدام التجارة كمحرك للتنمية. ومن تحديات البيئة المعاصرة أن يدرك صانعو السياسات أهمية تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث يعمل ذلك بشكل أفضل على إدراج الأمم الأكثر هشاشة في المفاوضات التجارية وضمان نتائج مستدامة وجامعة.

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٩- وفق التكليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠، أنشأ الأونكتاد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك الذي عقد أول اجتماعاته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بالتوالي مع الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياستها الذي قدم استعراض الأقران الطوعي للأرجنتين. وأنشأ الأونكتاد، برعاية برنامجه الإقليمي لبناء القدرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركزا إقليميا للتدريب في مجال حماية المستهلك في بيروت ليضطلع بدور جهة التنسيق من أجل التخطيط لأنشطة بناء القدرات التي ينظمها الأونكتاد في المنطقة وتنسيق تلك الأنشطة وتنفيذها.

١٠- ويواصل الأونكتاد قيادة التعاون الدولي في إعداد وتنقيح المنشور المعنون "التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية"[٢]، حيث ينسق الجهود العالمية الجارية لتخطيط البيانات بشأن هذه التدابير، ونظم أنشطة لبناء القدرات من خلال حلقات عمل متنوعة ودورات تدريبية من خلال شبكة الإنترنت.

١١- وخلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في نيروبي عام ٢٠١٦، أصدر الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بيانا عن إعانات مصائد الأسماك. وحظي البيان بتأييد ٩١ بلداً و٤ منظمات حكومية دولية و١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني، ودعا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى المضي قدما وتحقيق الغايات المتعلقة بالتجارة في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى النحو الصادر به تكليف بموجب مافيكيانو نيروبي (الفقرة ١٠٠ (ر))، واصل الأونكتاد تعزيز عمله عن اقتصاد المحيطات وعن التجارة والبيئة، مسهماً بذلك في نهج متعدد الأوجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢- ووفق التكليف الصادر، تناولت أنشطة الأونكتاد أموراً من بينها المسائل التجارية والجنسانية، والاقتصادات وسبل الرزق المبتكرة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتكامل

(٢) الأونكتاد، ٢٠١٥، *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية*، إصدار عام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

الإقليمي. وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، فإن الأونكتاد منخرط بقوة في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، حيث نظم أنشطة لبناء القدرات لصالح المفاوضين وشارك في منتدى التفاوض وفي اجتماعات تقنية مختلفة نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

١٣- وقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة للعديد من البلدان في إطار برنامج أُطُر السياسات التجارية، لأغراض منها تعزيز عمليات تبادل الخبرات والدروس المستفادة في صياغة تلك الأُطُر وتنفيذها.

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

١٤- فيما يتعلق بالعمل التحليلي، سيواصل الأونكتاد تناول الصلة بين التجارة والتنمية والكيفية التي يمكن بها للتجارة أن تقوم بدور المحفز لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكمل ذلك تنظيمُ اجتماعات لأفرقة خبراء واجتماعات أخرى لتيسير تبادل الخبرات والأفكار من أجل مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد نُهُج عملية لمواجهة تحديات التنمية.

١٥- وفي سياق عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة، سيُعد الأونكتاد تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية للجنة الثانية. وسيصف التقرير الاتجاهات الراهنة في التجارة، وسياسات التجارة والتنمية، وسيتناول الآراء السلبية إزاء الانفتاح التجاري التي أصبحت شائعة بشكل متزايد.

١٦- ودعماً للنظام التجاري المتعدد الأطراف، سيعمل الأونكتاد لتحقيق نواتج وتنظيم فعاليات تتعلق بالمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وستشمل المسائل موضع الاهتمام التدابير غير التعريفية، والخدمات، والنزعة الإقليمية، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية عن الإعانات الضارة في مجال مصائد الأسماك، وخاصة بالنظر إلى اقتراب الموعد النهائي لبلوغ الهدف ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل أمانة الأونكتاد تعزيز عملها في مجال اقتصاد المحيطات، وستوفر منبراً للحوار، وستقدم كذلك المشورة القانونية والدعم لإصلاح مجال الإعانات للبلدان النامية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، سيبدأ الأونكتاد تنفيذ مشروع حساب التنمية فيما يتعلق بدعم البلدان النامية في تحليل وتنفيذ استراتيجيات قائمة على الأدلة ومتسقة سياساتياً في مجال اقتصاد وتجارة المحيطات. وسيعمل الأونكتاد على تعزيز شراكاته في هذا الميدان، مع تنظيم فعاليات مقررة مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للمحيط وأمانة الكمنولث.

١٧- وسيواصل الأونكتاد عمله التحليلي، بطرق منها دعم الطلبات العديدة الواردة من الدول الأعضاء للمشاركة في استعراضات سياسات الخدمات واستعراضات أُطُر السياسات التجارية. ومن المتصور إجراء جانب كبير من هذا العمل بالاقتران مع العمل المتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وسيُخصص اجتماع خبراء متعدد السنوات لدور اقتصاد وتجارة الخدمات.

١٨- وطوال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، سيعمل الأونكتاد أيضاً على تفعيل منبر التعاون في مجال التجارة البيولوجية، مع إشراك مؤسسات وبلدان رئيسية، وتبادل أفضل الممارسات بشأن التدابير غير التعريفية، والعمل على تنفيذ لوائح إمكانية الوصول وتقاسم المكاسب، ودعم البلدان النامية في سياق تصميمها وتنفيذها لبرامجها الوطنية الخاصة في مجال التجارة البيولوجية. وفضلاً عن ذلك، سيختتم الأونكتاد الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء لثمانية بلدان؛ وسيُجرى الاستعراض الخاص بأنغولا في إطار برنامج لحساب التنمية.

١٩- وفي هذا الصدد، يجري إعداد تقرير من قبل الأونكتاد ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا بشأن التدابير غير التعريفية في منطقة الرابطة. ويهدف التقرير إلى مساعدة صناع السياسات على تعزيز قدراتهم في مجال تعميق التكامل الإقليمي ودعم مواءمة التشريعات. وسيواصل الأونكتاد قيادة التعاون الدولي في إعداد وتنقيح التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية.

٢٠- وستواصل أمانة الأونكتاد تناول المسائل المهمة المتعلقة بحماية المستهلك وقانون المنافسة وسياستها، بطرق منها تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء الحكومية الدولية على النحو الصادر به تكليف من الجمعية العامة.

٢١- وسيسهم الأونكتاد في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، وسينظم فعالية جانبية عن أهمية تنمية الأنشطة غير الزراعية وخاصة للنساء. وستنظر اللجنة في التحديات والفرص القائمة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات.

ثانياً- السلع الأساسية

ألف- السياق والتقدم المحرز

٢٢- وفقاً لحسابات الأونكتاد، اعتمد ٨٨ من بين ١٣٤ بلداً نامياً على سلعة أو اثنتين من السلع الأساسية الخام للحصول على ٦٠ في المائة أو أكثر من إيراداتها من الصادرات السلعية في عام ٢٠١٤. وظل عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية دون تغيير نسبياً على مدى الثلاثين عاماً الماضية، رغم الطفرة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١. وفي المقابل، حققت البلدان النامية بعض التقدم في تحسين الأمن الغذائي. فوفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، عانى ٧٩٥ مليون شخص من سوء التغذية في عام ٢٠١٥، أي أقل بما عدده ١٦٧ مليون شخص من عقد مضى[٣].

٢٣- وبعد ما شهدته من انخفاضات مؤخراً في أوائل عام ٢٠١٦، تعافت أسعار السلع الأساسية طوال باقي السنة، وعبر كل المجموعات، حيث ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية بنسبة ٢٣ في المائة. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن الفائض في العرض من السلع الأساسية الاستخراجية بما في ذلك المعادن والنفط والغاز. ورغم الزيادة المطردة في الأسعار مؤخرا، لا تزال البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع تواجه نتائج صعبة على

(٣) FAO, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, 2015, *The State of Food Insecurity in the World 2015*: *Meeting the 2015 International Hunger Targets – Taking Stock of Uneven Progress* (FAO, Rome).

صعيد الاقتصاد الكلي لعمليات التصحيح الجارية في أسواق السلع الأساسية مثل انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم، وتراجع التدفقات الاستثمارية الداخلة، وصافي تدفقات رأس المال الخارجة، وحالات العجز الضريبي[٤].

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٢٤- ينفذ الأونكتاد أنشطة متنوعة من أجل مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق أهدافها الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار أنشطته المتعلقة ببناء توافق الآراء، نظم الأونكتاد المنتدى العالمي للسلع الأساسية الذي يعقد كل سنتين، والمؤتمر الأفريقي لتجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن، فضلاً عن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية الذي يُعقد سنويا والذي أتاح لصناع السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فرصا لتبادل أفضل الممارسات وبناء الشراكات وتحديد الاستراتيجيات لهذه البلدان حتى تجتاز حالة عدم اليقين المستمرة في أسواق السلع الأساسية، مع الدفع قدما بتنمية السلع الأساسية المستدامة.

٢٥- وتهدف أنشطة المساعدة التقنية إلى توسيع نطاق مكاسب التنمية التي تجنيها البلدان من القطاعين الزراعي والاستخراجي. وفي عام ٢٠١٦، نفذ الأونكتاد مشروعين في إطار حساب التنمية.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الأونكتاد خدمات توفر المعلومات لصغار المنتجين في البلدان النامية وتسهم في التشغيل السليم لأسواق السلع الأساسية، بما فيها الغذاء.

٢٧- وفي سياق عمل الجمعية العامة، يعد الأونكتاد تقرير الأمين العام عن السلع الأساسية المقدم إلى الدورة العادية للجمعية العامة (القرار ١٩١/٧٠). ويركز التقرير المقدم إلى الدورة الثانية والسبعين على مجالين رئيسيين هما: أولا، الاتجاهات التي شهدتها أسعار السلع الرئيسية مؤخراً والقوى الدافعة الرئيسية وراء هذه الاتجاهات؛ وثانياً، التنوع الاقتصادي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٢٨- وسيدرس تقرير الأونكتاد للسلع الأساسية والتنمية لعام ٢٠١٧: أسواق السلع الأساسية والنمو الاقتصادي والتنمية[٥]، الروابط بين أسعار السلع الأساسية والتنمية، حيث سيوفر المعلومات لأغراض تقديم التوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تخفف، على سبيل المثال، من الآثار السلبية لتقلب الأسعار على مواطنيها وميزانياتها وتحسّن من تكييف استراتيجياتها الإنمائية مع دورات أسعار السلع الأساسية. وفي عام ٢٠١٧، سيعقد الأونكتاد الدورة التاسعة لفريق الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاعتماد على السلع الأساسية والتنمية، التي ستُخصص لموضوع الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة. وستركز الدورة على الخيارات السياساتية التي تزيد من إمكانية الحصول على

(٤) United Nations, 2016, *World Economic Situation and Prospects 2016* (United Nations publication).

(٥) تقرير قادم.

الغذاء والطاقة (الأهداف ٢-أ، ٢-ب، ٢-ج، ٧-١، ٧-ب)، وتعزز من القيمة المضافة للسلع الأساسية (الهدف ٩-ب)، وتحسن من إدارة الموارد الطبيعية بطرق منها الكفاءة في استخدام الموارد مع الحفاظ في الوقت نفسه على رأس المال المتمثل في الموارد الطبيعية المستخدمة في إنتاج الموارد المتجددة (الأهداف ١٢، ١٤، ١٥).

ثالثاً- التجارة والنوع الجنساني والتنمية

ألف- السياق والتقدم المحرز

٢٩- طلب إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ إلى منظومة الأمم المتحدة مساعدة البلدان في مجال وضع سياسات وبرامج المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، وضع الأونكتاد برنامج عمل عن التجارة والنوع الجنساني والتنمية يهدف إلى دعم البلدان الأعضاء في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتنفيذها، وخاصة سياسات التجارة. وبالفعل، فإن النساء يعملن في صناعة المنتجات، وتجارة السلع عبر الحدود، وإدارة وامتلاك شركاتهن التجارية الخاصة، ويشكلن جزءاً كبيراً من قوة العمل في الأعمال التجارية الموجهة للتصدير. ولكن إمكانيات النساء في مجال التجارة لا تزال تعوقها في كثير من الأحيان العديد من القيود التي يواجهنها.

٣٠- وتتناول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من خلال هدف مستقل شامل (هو الهدف ٥) وغايات خاصة بالنوع الجنساني عبر الأهداف الأخرى.

٣١- ويقر مافيكيانو نيروبي بالدور البارز الذي تؤديه المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في سبيل تهيئة بيئة اقتصادية شاملة، جامعة ومنصفة، ويزود الأونكتاد بأقوى ولاياته حتى الآن في المسائل الجنسانية.

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٣٢- تماشياً مع إعلان ومنهاج عمل بيجين والتطلعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ترتبط أنشطة الأونكتاد على نحو خاص بمواضيع المرأة والفقر، والمرأة والاقتصاد، والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. واتساقا مع أركان عمله الثلاثة، يجري الأونكتاد بحوثاً معمقة، وينفذ مبادرات في مجال بناء القدرات، ويعمل على توعية صناع السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة بشأن التجارة والنوع الجنساني والتنمية.

٣٣- ويركز العمل التحليلي للأونكتاد على التبعات الجنسانية المعقدة للتجارة وعلى تحديد القيود ذات الأساس الجنساني التي تعوق التنمية الشاملة وعلى دعم البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات وتدابير للتغلب على هذه المعوقات. وأجرى الأونكتاد تحليلا متعمقا بشأن التبعات الجنسانية المعقدة للإنتاج والتجارة في المجال الزراعي في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، وحدد التحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بالتنوع الريفي وإنشاء سلسلة القيمة التي تضم النساء الريفيات.

٣٤- وشارك الأونكتاد في كتابة فصل عن التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية في تقرير عام ٢٠١٦ الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وقدم تحليلاً عن دور النساء كمنتجات وتاجرات.

٣٥- ونظم الأونكتاد فعالية جانبية خلال الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة خُصصت لتحليل أثر بيئة التجارة على توظيف النساء.

٣٦- ونظراً للدور البارز للمسائل الجنسانية في خطة التنمية الدولية، فإن الأونكتاد يوسع من نطاق أنشطته وينوعها في هذا الموضوع لسد الفجوة المعرفية بشأن العلاقة بين التجارة والنوع الجنساني والتنمية الشاملة. ويواصل الأونكتاد أيضاً دعم تنمية مباشرة المرأة للأعمال الحرة من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) وجائزة سيدات الأعمال. ومن أجل تحسين فهم المسائل الجنسانية في صفوف الموظفين وزيادة قدرتهم على إدراج الاعتبارات الجنسانية في عملهم التحليلي والمتعلق بالتعاون التقني، ينظم الأونكتاد برامج تدريبية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني لفئات مختلفة من الموظفين.

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٣٧- يخطط الأونكتاد للمساهمة في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة التي ستتناول التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وتماشياً مع موضوع الدورة، واستنادا إلى عمله التحليلي، سينظم الأونكتاد فعالية جانبية عن أهمية تنمية الأنشطة غير الزراعية وخاصة للنساء.

٣٨- ولمتابعة النتائج المتفق عليها في الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة وتنفيذ مافيكيانو نيروبي، ستكون مساهمة الأونكتاد على النحو التالي: المساعدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تمكين المرأة اقتصادياً؛ تعزيز عمله المتعلق بالصلات بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والتجارة والتنمية؛ دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تدعم تمكين المرأة اقتصاديا وأمنها الاقتصادي وحقوقها، والتي تعزز فرصها الاقتصادية (مافيكيانو نيروبي، الفقرة ٥٥(ب ب)).

٣٩- وفي إطار عمله المتعلق بالبحوث والمساعدة التقنية، يعمل الأونكتاد على إعداد مجموعة أدوات في مجال التجارة والنوع الجنساني من أجل إجراء التقييم الجنساني المسبق لتدابير التجارة الذي سيساعد على شرح تبعات تنفيذ سياسة تجارية معينة على النساء. وسيقوم أيضاً بإعداد دراستين: تنظر إحداهما في أثر التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا على توظيف النساء؛ وتتناول الأخرى عمل المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في جنوبي أفريقيا وشرقها إدراكا للدور الهام على وجه الخصوص الذي تؤديه التجارة عبر الحدود في إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل للنساء الفقيرات.

٤٠- وسيواصل الأونكتاد أيضاً تقديم دوراته التدريبية على شبكة الإنترنت في مجال التجارة والنوع الجنساني، سواء التدريب العادي المفتوح للجهات صاحبة المصلحة من جميع المناطق النامية أو التدريبات المعدة حسب الطلب لتجمعات إقليمية محددة.

رابعاً- الاستثمار وتنمية المشاريع

ألف- السياق والتقدم المحرز

٤١- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢ في المائة لتبلغ قيمتها ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وزاد نصيب الاقتصادات المتقدمة في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي من ٥٥ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٥٩ في المائة عام ٢٠١٦، مما عزز التحول في الاتجاه الذي ساد لخمس سنوات كانت فيها المناطق النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وزادت التدفقات للبلدان النامية بنسبة ٥ في المائة لتبلغ قيمتها ١,٠٣ تريليون دولار، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية - باستثناء المراكز المالية في منطقة البحر الكاريبي - إلى ما قيمته ٦٤٦ مليار دولار (ناقصاً ١٤ في المائة). وتراجعت التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق الرئيسية. وكانت البلدان المتقدمة مسؤولة عما يتجاوز بقليل ٧٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦.

٤٢- ويُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٧ انتعاشاً محدوداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، رغم أنه من المنتظر أن تبقى التدفقات أقل بكثير من الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧. وستؤدي الطفرة المتزامنة للنمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية وتحسن أرباح الشركات إلى تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية. ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش دوري في قطاع الصناعات التحويلية وفي التجارة الدولية إلى تدعيم النمو في البلدان المتقدمة، بينما ستسفر زيادة مرجحة في أسعار السلع الأساسية عن تعزيز انتعاش الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي لتبلغ قيمته حوالي ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وأن يواصل الزيادة في عام ٢٠١٨ لتبلغ قيمته ١,٨٥ تريليون دولار. ولكن لا يزال عدم اليقين السياساتي والتطورات السياسية من عوامل الخطر التي قد تؤثر على الانتعاش.

٤٣- وفي مجال سياسة الاستثمار، يتزايد تعقيد وتشعب صنع السياسات. وفي عام ٢٠١٦، كانت ٨٠ في المائة من التدابير المتخذة تستهدف النهوض بالترويج للاستثمار وتيسيره وتحريره. واعتمد حوالي ٥٨ بلدا ما لا يقل عن ١٢٤ تدبيراً من تدابير سياسة الاستثمار، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٦.

٤٤- وشهد عام ٢٠١٦ إبرام سبعة وثلاثين اتفاقا استثماريا دوليا جديدا، ليصبح العدد الإجمالي ٣ ٣٢٤ معاهدة. وفي عام ٢٠١٦، كان هناك ٦٢ منازعة جديدة معروفة بين المستثمرين والدول، ليبلغ إجمالي عددها ٧٦٧ منازعة.

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٤٥- خصص الأونكتاد طبعة عام ٢٠١٦ من تقرير الاستثمار العالمي[٦] للتحديات السياساتية التي تمثلها جنسيات المستثمرين. ويحلل التقرير أنماط ملكية الشركات المتعددة الجنسيات ويدرس التبعات السياساتية لهذه الهياكل المختارة للملكية، وخاصة في مجالات سياسة الاستثمار والضرائب والمنافسة. وفضلاً عن ذلك، ينبه التقرير إلى ضرورة إدراك صناع السياسات للأثر المتعدد الأطراف بحكم الواقع للملكيات المعقدة على اتفاقات الاستثمار الدولية، ويستحدث قائمة بالإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار لتزويد الدول بمجموعة أدوات تتعلق بالخيارات السياساتية يمكن أن تفتح الباب أمام تحقيق مكاسب استثمارية بتكلفة منخفضة.

٤٦- وعقد الأونكتاد المنتدى العالمي الخامس للاستثمار في عام ٢٠١٦، الذي تناول مستقبل سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وأتم الأونكتاد أيضاً استعراضاً واحداً من استعراضات سياسة الاستثمار وثلاثة تقارير للتنفيذ، ليصل إجمالي عدد الاستعراضات إلى ٤٥ استعراضا. وقُدم الدعم إلى البلدان لتحديد خيارات الإصلاح التي تحسن من اتساق نظام اتفاقات الاستثمار الدولية مع مبادئ التنمية المستدامة، وتواصل العمل على مساعدة البلدان في تحسين بيئة الأعمال التجارية فيها من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

٤٧- وفي مجال الترويج للاستثمار، عمل الأونكتاد بشكل وثيق مع وكالات الترويج للاستثمار من أجل تسليط المزيد من الضوء على فرص تعزيز الاستثمار الأخضر وزيادة إمكانية نجاح تلك الفرص. وكرمت جوائز تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٦ وكالات الترويج للاستثمار عن أفضل الممارسات في إقامة الشراكات من أجل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في التنمية المستدامة.

٤٨- وشارك الأونكتاد في تنظيم مبادرة البورصات المستدامة، التي تشجع على السلوك المسؤول للشركات.

٤٩- وعقدت في عام ٢٠١٦ الدورة الثالثة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وركز الاجتماع على تطوير أدوات الإبلاغ لقياس التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥٠- وواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية في مجال تيسير الأعمال التجارية، بما يشمل بوابتيه الإلكترونيتين عن اللوائح التنظيمية الإلكترونية وأعمال التسجيل الإلكتروني اللتين تعززان الشفافية وتحسين الحوكمة في قطاع الأعمال التجارية، كما واصل تحسين البيئة التشغيلية للأعمال التجارية الصغيرة.

٥١- وقُدم الدعم في مجال تطوير ريادة المشاريع من خلال نشر إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، الذي يهدف إلى دعم البلدان في وضع وتنفيذ السياسات الفعالة من أجل تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية الصغيرة.

(٦) UNCTAD, 2016, *World Investment Report 2016: Investor Nationality – Policy Challenges* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.4, Geneva).

٥٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، نشر الأونكتاد طبعة عام ٢٠١٧ من *تقرير الاستثمار العالمي*، التي ركزت على الاستثمار والاقتصاد الرقمي[٧].

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٥٣- سيواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور رائد في دعم الاستثمار وصنع السياسات في المؤسسات على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني. وهو يستخدم خمس أدوات سياساتية في هذا المسعى، وهي: إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخطة العمل من أجل الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة، وقائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وأداة تطوير المحاسبة.

٥٤- وسيقدم الأونكتاد مرة أخرى المدخلات للمؤتمرات الرئيسية، حسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، سيواصل عمله لمساعدة أقل البلدان نمواً في تحسين إمكانياتها وقدراتها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتيسير الأعمال التجارية.

٥٥- وسيُعقد المنتدى العالمي السادس للاستثمار في عام ٢٠١٨. وكما حدث في السابق، سيعمل الأونكتاد بالتعاون مع وكالات دولية أخرى على تغطية مجموعة منوعة من القضايا.

٥٦- وسيقدم الأونكتاد إسهامات في المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بون، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). وبالمثل، سيُسهم الأونكتاد في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (بوينس آيرس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) ومؤتمر قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠١٨ (بوينس آيرس).

خامساً- القضايا النُظُمية العالمية: الاقتصاد الكلي والمالية والدين

ألف- السياق والتقدم المحرز

٥٧- تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهدافاً تشمل معظم أعمال الأونكتاد البحثية والتحليلية والإحصائية. وتكتسب أهداف التنمية المستدامة ١ و٨ و٩ و١٠ و١٧ أهمية خاصة في هذا الخصوص. ويقوم الأونكتاد بأعمال التجميع والتحقق والتجهيز لأكثر من ١٥٠ مؤشراً وسلسلة زمنية إحصائية لتحليل التجارة الدولية، والاتجاهات الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمواد المالية الخارجية، وقضايا السكان وقوة العمل، والسلع الأساسية، واقتصاد المعلومات، والنقل البحري.

٥٨- وتحدد خطة عمل أديس أبابا عدة ولايات وأولويات متعلقة بعمل الأونكتاد، مثل تعزيز إدارة الدين والحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في بلوغ القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل من خلال سياسات منسقة تعزز التمويل بالاقتراض وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلته وإدارته السليمة. وترحب الخطة بالعمل على إنشاء معايير منهجية وتعزيز الإتاحة العامة

(٧) UNCTAD, 2017, *World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.3, Geneva).

للبيانات عن الدين السيادي العام والمضمون من الدولة، وإجمالي التزامات الدين الخارجي، وبيانات ربع سنوية أكثر شمولا عن الديون.

٥٩- وبالإضافة إلى ذلك، تضم الخطة التزاما بمساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لإخراجها من حالة المديونية الحرجة (الهدف ١٧-٤). وتكرر أيضاً الالتزام بتعزيز الدعم الدولي لتنفيذ أنشطة فعالة ومحددة الهدف في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، وهو ما يتناوله الأونكتاد من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٦٠- وتشجع الدول الأعضاء أيضاً العمل بين المدينين والدائنين من أجل منع وتسوية حالات الدين الذي لا يمكن تحمله، مع الإحاطة علماً بمبادئ الأونكتاد المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديَين المسؤولَين. ويقدم الأونكتاد مساهمات في مجالي الإحصاء وتحليل السياسات بشأن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية، وإصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية، ومكافحة التهرب من الضرائب وتجنب دفعها، والأساليب ذات الصلة لزيادة تعبئة الموارد العامة والخاصة.

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٦١- في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، واصل الأونكتاد مواجهة المشاكل والتحديات الناشئة التي تتعرض لها البلدان النامية في المجالات المشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٦٢- فتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧: ما بعد التقشف – نحو صفقة عالمية جديدة[٨]، يتناول مسألة التحول الهيكلي، التي تعتبر ذات صلة بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وواصل الأونكتاد عمله بشأن إعداد الإحصاءات لجميع اقتصادات العالم تقريبا، مستهدفا إجراء تحليل أكثر فعالية للمسائل الناشئة والعاجلة في إطار من الاتجاهات طويلة الأمد والنطاق الجغرافي الواسع.

٦٣- ويواصل الأونكتاد أيضاً عمله في مجالي التمويل بالاقتراض وتمويل التنمية. وباعتباره من الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية، يسهم الأونكتاد في إعداد تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في مجال الديون والقدرة على تحملها، وكذلك في المسائل النُظُمية بمجال الاقتصاد الكلي. وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، قدم الأونكتاد مساهمات لعدد من فصول التقرير.

٦٤- وقد كُلف الأونكتاد بإعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية. واستعرض تقرير عام ٢٠١٦ (A/71/276) التطور الأخير الذي شهدته مؤشرات الدين للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الأونكتاد مفاوضات الجمعية العامة المتعلقة بالقرار ٢١٦/٧١ عن تحمل الدين الخارجي والتنمية.

(٨) تقرير قادم.

٦٥- ويواصل الأونكتاد نشر مبادئه المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديَين المسؤولَين، بما في ذلك في منتدى باريس الذي أقر بأهميتها. ومن أجل تعزيز تنفيذ هذه المبادئ، واصل الأونكتاد مساعدة خمسة من أقل البلدان نمواً من خلال مشروع في إطار حساب التنمية عن بناء القدرات في إدارة الديون السيادية من الناحيتين التنظيمية والمؤسسية.

٦٦- وشارك الأونكتاد في نشر طبعة خاصة عن الديون السيادية من *مجلة ييل للقانون الدولي* في عام ٢٠١٦[٩]، ونظم فعالية جانبية للجنة الثانية للجمعية العامة، وفق تكليف القرار ١/٧٠، عن الدائنين الرافضين لهيكلة الدين. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الأونكتاد في حلقة عمل لمجموعة الـ ٧٧ عن نقاط الضعف المتعلقة بالديون السيادية وفرصة إنشاء آلية جديدة لتسوية الديون استنادا إلى عملية الجمعية العامة للأمم المتحدة، عُقدت في نيويورك بالولايات المتحدة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٦٧- وفيما يتعلق بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في إدارة الديون في المراحل النهائية، واصل الأونكتاد من خلال برنامجه لنظام إدارة الدين والتحليل المالي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدرتها على إدارة الدين بأسلوب يمكِّن من تحمله، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً. وفي سياق عمل البرنامج مباشرة على المستوى القطري في حوالي ٦٠ بلداً و٨٥ مؤسسة، فقد ساعد على تعزيز قدرة المستخدمين في الإدارة اليومية للالتزامات العامة وتجهيز بيانات موثوقة عن الديون لأغراض صنع السياسات.

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٦٨- يربط تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧ مسائل العولمة وعدم المساواة والنمو بأهداف التنمية المستدامة. ويقترح اتباع نهج سياساتي عالمي في تناول هذه المسائل، وخاصة الروبوتات، والتصنيع والنمو الشامل، وجوانب الاقتصاد الكلي للقضايا الجنسانية والنمو الشامل، والعولمة وصعود الرأسمالية.

٦٩- وفيما يتعلق بالأدوات السياساتية الإحصائية والتحليلية، سيواصل الأونكتاد توفير الإحصاءات المتعلقة بشكل عام بتحقيق الدول الأعضاء للأهداف. وسيواصل أيضاً إعداد مؤشراته الجديدة للأوضاع المالية للبلدان النامية، وكذلك عمله المتعلق بقياس التدفقات النقدية غير المشروعة من البلدان النامية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧٠- وفي إطار عمله في مجال التعاون التقني، سيواصل الأونكتاد، من خلال برنامج إدارة الديون والتحليل المالي، التعاون مع عدد كبير من البلدان النامية بشأن إدارة الديون في المراحل النهائية وبناء القدرات.

٧١- ووفق التكليف الصادر في مافيكيانو نيروبي، سيتعهد الأونكتاد فريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد التابع له والمعني بتمويل التنمية، وسيعزز من أوجه التآزر الموضوعية بين عمل فريق الخبراء وعمليات المتابعة المتعلقة بتمويل التنمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

(٩) *The Yale Journal of International Law*, fall 2016, Volume 41, No. 2, Online Special Issue.

٧٢- ومع حلول نهاية عام ٢٠١٧، سيشارك الأونكتاد في نشر مؤلَّف عن تحليل الائتمان البالغ الصغر والأزمات البالغة الصغر في البلدان النامية.

٧٣- ويخطط الأونكتاد لعقد اجتماع مع ممثلي الدول الأعضاء في وقت لاحق من عام ٢٠١٧ لإحاطتهم علماً بمساهمة أحد مشاريع[١٠] حساب التنمية في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٧٤- ويعمل الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، على وضع منهجية ونظام متناسقين من أجل جمع الإحصاءات عن التجارة الدولية في الخدمات. ويتلقى هذا المشروع الدعم أيضاً من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، والتي ستسهم في تحقيق الهدف ١٧.

٧٥- وأعد الأونكتاد أيضاً أداة تعلم إلكتروني تكميلية في مجال إحصاءات التجارة في الخدمات. وهي متاحة حاليا باللغة الإنكليزية، ويجري إعداد نسخة منها باللغة الفرنسية. وسيستخدم أيضاً أموال حساب التنمية لإعداد أداة تعلم إلكتروني تكميلية في مجال تجارة البضائع.

٧٦- وفي سياق أحد مشاريع حساب التنمية، سيبدأ الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل المفاهيمي في عام ٢٠١٨ بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة، في إطار تناول الهدف ١٦-٤.

سادساً- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما يشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

ألف- السياق والتقدم المحرز

٧٧- اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات أربع وثائق ختامية بمقاصد وأهداف وغايات ثابتة، يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب ١١ من مسارات العمل والمواضيع الرئيسية. وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بتكليف الأونكتاد، من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالاضطلاع بدور جهة التنسيق في متابعة نتائج القمة على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك الأونكتاد في تيسير مسار العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية ويسهم في قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف القمة من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٧٨- ودعت الجمعية العامة إلى التنسيق الوثيق بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الخصوص، وفي أيار/مايو ٢٠١٥، نشرت الجهات صاحبة المصلحة في سياق القمة العالمية لمجتمع المعلومات مصفوفة تحدد الروابط المباشرة بين مسارات عمل هذه القمة وأهداف التنمية المستدامة. وأوصت الجمعية العامة أيضاً بأن تكون مخرجات الاستعراض المقبل لنتائج القمة المذكورة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٥، من ضمن مدخلات عملية الاستعراض الخاصة بخطة عام ٢٠٣٠.

(١٠) يتناول المشروع بناء القدرات في مجال إدارة الدين السيادي من الناحيتين التنظيمية والمؤسسية.

باء- مساهمات أمانة الأونكتاد

٧٩- بوصفه يمثل أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واصل الأونكتاد رصد تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأعد التقرير السنوي ذا الصلة للأمين العام[(١١)]. وفي إطار أنشطة المتابعة السنوية، نُظم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بعنوان "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" في الدورة العشرين للجنة، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧.

٨٠- وناقشت اللجنة أيضاً دور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في المساعدة على تعزيز نُهج ابتكار جديدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في سياق المساهمة في تحقيق الهدف ٩ المتعلق بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، ورعاية الابتكار. وأدركت اللجنة أيضاً النمو السريع في شبكات النفاذ بالنطاق العريض، وخاصة في البلدان المتقدمة، وشددت على الحاجة إلى معالجة الفجوات الرقمية المتنامية بشكل عاجل.

٨١- وواصل الأونكتاد توفير الدعم الفني لعمل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون التابع للجنة والذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢٥/٧٠. وعقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وسيقدم تقريراً لتنظر فيه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية والعشرين في عام ٢٠١٨.

٨٢- وشارك الأونكتاد في تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأبرز الأونكتاد بشكل خاص إمكانيات التجارة الإلكترونية في دعم أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أهمية الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، يواصل الأونكتاد الإسهام في عمل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٨٣- وقد وسع الأونكتاد مؤخراً من نطاق عمله في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل ذلك الاستقصاءات الإحصائية الرائدة في البلدان النامية، المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧. ومن الضروري تحسين إمكانية الاطلاع على هذه الإحصاءات لأغراض صنع السياسات القائم على الأدلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة.

٨٤- وأطلق الأونكتاد مبادرة جديدة تحت مسمى "التجارة الإلكترونية للجميع" من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين استعدادها في مجال التجارة الإلكترونية. وأُطلقت المبادرة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٦، وبدأ عمل منصتها على الإنترنت (etradeforall.org) في أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتسمح المنصة للبلدان النامية بإيجاد المعلومات بسهولة عن الأشكال المختلفة للمساعدة التي تعرضها

(١١) للاطلاع على التفاصيل بشأن الأنشطة في عام ٢٠١٦، انظر: A/72/64-E/2017/12.

المنظمات الشريكة في المبادرة. وخلال ذلك الأسبوع، التقى أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك من ١٠٠ بلد لمناقشة كيفية جعل التجارة الإلكترونية أكثر شمولاً.

٨٥- وأطلق الأونكتاد أيضاً أداة جديدة، هي التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، التي تم اختبارها في بوتان وكمبوديا وستُتاح لبلدان أخرى من أقل البلدان نموا. وتركز التقييمات على سبعة مجالات سياساتية تعتبر مهمة للبلدان من أجل أن تجني المكاسب من التجارة الإلكترونية، وتقترح على صناع السياسات إجراءات ملموسة لتجاوز المعوقات.

٨٦- وفيما يتعلق بالأنشطة الداعمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، درست اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية موضوعين ذوي أولوية، هما: نُهُج الابتكار الجديدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٣٠. ومن خلال تناول هذين الموضوعين، أشارت اللجنة إلى أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار يجب أن تكون متسقة لمعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. ووافقت اللجنة على مشروع قرار بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٧ لإقراره.

٨٧- وبصفته عضواً في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، شارك الأونكتاد في مسار العمل رقم ٥ بشأن التخطيط لمبادرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مما أسفر عن وضع تقرير يضم المخطط الأولي لهذه المبادرات في منظومة الأمم المتحدة.

٨٨- وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التابعة للأمم المتحدة، ساهم الأونكتاد في إعداد تقريري فرقة العمل لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وعُرض التقرير على منتدى تمويل التنمية الذي رحب بتوصيات التقرير. وينظر تقرير عام ٢٠١٧ في التقدم المحرز خلال السنة الأولى لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وسيقدَّم في المنتدى في تموز/يوليه ٢٠١٧.

جيم- الأنشطة المتوقعة من الأمانة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٨٩- سيبرز الأونكتاد بشكل خاص إمكانيات التجارة الإلكترونية في دعم أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، يواصل الأونكتاد المساهمة في عمل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٩٠- وسيواصل الأونكتاد دعم تنفيذ مسار عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعني بالأعمال التجارية الإلكترونية، وسيعقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسينظم كذلك أسبوع التجارة الإلكترونية. وسيُصدر أيضاً تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية (تقرير قادم)، وسيواصل تطوير شبكة التجارة الإلكترونية للجميع، وسيكمل الدراسات الرائدة بشأن قياس التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وسيطلق استراتيجيات وطنية في مجال

التجارة الإلكترونية في رواندا ومصر، وسيجري عدة تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، بما يشمل التعاون مع الإطار المتكامل المعزز.

٩١- وعلى النحو الصادر به تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٤٦/٢٠٠٦، ستواصل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاضطلاع بدور جهة التنسيق في سياق المتابعة على نطاق المنظومة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي إطار أنشطة المتابعة، ستواصل اللجنة إعداد التقارير السنوية بشأن تنفيذ نتائج هذه القمة، مع مراعاة متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفق ما طلبته الجمعية العامة في القرار ١٢٥/٧٠.

٩٢- وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، ستدرس اللجنة اثنين من المواضيع ذات الأولوية المتسقة بشكل وثيق مع خطة عام ٢٠٣٠، وهما تحديدا دور العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، وبناء الكفاءات الرقمية من أجل الاستفادة من التكنولوجيات القائمة والناشئة، مع التركيز بشكل خاص على البعد الجنساني والبعد المتعلق بالشباب.

٩٣- وسيُجري الأونكتاد أيضاً أعمالاً سياساتية المنحى من أجل تعزيز أُطُره السياساتية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية وذلك لضمان تحسين الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠، وخاصة فيما يتعلق بمسألتي الشمولية والاستدامة، ولينعكس هذا في عمله المتعلق بسياسات التكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني (استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار).

٩٤- وسيواصل الأونكتاد المساهمة في عمل فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، والإسهام في العمل المتعلق بالتكنولوجيا الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

سابعاً- البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

ألف- أقل البلدان نمواً

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٩٥- وفقاً للفقرتين ١٠(أ) و٧٦(د) من مافيكيانو نيروبي، يدعم الأونكتاد بنشاط هدف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا، كحد أدنى، من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٢٨).

٩٦- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، حاول استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول تتبع التقدم المحرز وتحديد سبل المضي قدما لتحقيق الأهداف المقررة.

مساهمات أمانة الأونكتاد

٩٧- يسهم الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من خلال البحوث وتحليل السياسات، وكذلك التعاون التقني وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي.

٩٨- وتناول تقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من عملية الخروج*، التحدي الذي تواجهه هذه البلدان في سبيل الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ويذكر التقرير أنه يتعين النظر إلى الخروج باعتباره إنجازا مهما في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل لبلد ما، وليس باعتباره نهاية المطاف. ولذلك يتعين ألا ينصب التركيز على الخروج في حد ذاته، وإنما على "الخروج مع عزم المواصلة".

٩٩- واضطلع الأونكتاد بإجراءات قطرية هامة في عام ٢٠١٦ دعماً لرؤية اسطنبول المتعلقة بإحراز تقدم هيكلي معجل نحو حدود الخروج في أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً. واستفادت ستة بلدان من المساعدة التقنية في سياق جهودها الرامية إلى الإعداد لانتقال ناجح إلى ما بعد مركز أقل البلدان نمواً.

١٠٠- وواصل الأونكتاد في عام ٢٠١٦ تنفيذ مشروع عن بناء قدرات بلدان مختارة من أقل البلدان نموا من أجل الارتقاء بصادراتها السمكية وتنويعها في أقل البلدان نموا. وساهم المشروع في الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمعارف والخبرات التقنية في البلدان المستفيدة للتغلب على التحديات التي تفرضها المعايير الدولية على الصادرات السمكية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المشروع في إعداد كتيب إرشادي مصمم حسب ظروف كل بلد ودراسة الخبرات الناجحة وأفضل الممارسات لدى البلدان الأخرى في سبيل الاستفادة من حركة التجارة المنصفة في البلدان المتقدمة والأسعار الأعلى التي تقدمها سوق المنتجات العضوية وخاصة في أوروبا. وأخيرا، أوصى المشروع بسياسات واستراتيجيات للتنفيذ بهدف تحسين القدرة على الامتثال للمعايير الدولية والنهوض بقدرات أقل البلدان نموا على تطوير وتنويع صادراتها من خلال استغلال إمكانياتها في مجال مصائد الأسماك.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠١- في عام ٢٠١٠، دعت الجمعية العامة في قرارها ٢/٦٥ إلى تقديم "توصيات ملموسة" وإلى النظر "فيما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية". وفي إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية - مسار ساموا (٢٠١٤)، أكدت البلدان على تعهدها بأن تتخذ "إجراءات عاجلة ومحددة لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية"، مما حفز التزام الأونكتاد وإجراءاته في دعم جهود بناء القدرة على التأقلم لدى هذه البلدان.

مساهمات أمانة الأونكتاد

١٠٢- مثلما تعهدت الدول الأعضاء في مسار ساموا، الذي يمثل نتيجة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أعرب الأونكتاد عن التزامه بأن يدعم بنشاط الجهود الرامية إلى بناء قدرة هذه البلدان على التأقلم. واتخذ الأونكتاد إجراءات على هذه الجبهة واقترح إصلاح القاعدة المتعلقة بتحديد حالات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بهدف منح معيار الضعف وزناً فائقاً في عملية صنع القرار بشأن مسألة الخروج، إلى حد استبعاد الخروج القسري لأقل البلدان نمواً التي تتسم بضعف بالغ. وستستفيد عدة دول جزرية صغيرة نامية من أقل البلدان نمواً من هذا الإصلاح. وقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة التقنية إلى ستة من هذه البلدان في عام ٢٠١٦، مختبراً بذلك المرحلة الأولية لإطار مستقبلي متكامل في مجال التعاون التقني مع هذه الدول، يركز على دعم إجراءات بناء القدرة على التأقلم ومساعي تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي.

جيم- البلدان النامية غير الساحلية

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

١٠٣- يهدف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ إلى المساهمة في القضاء على الفقر الناجم عن الموقع غير الساحلي، من خلال تنفيذ إجراءات بعينها في مجالات محددة ذات أولوية.

مساهمات أمانة الأونكتاد

١٠٤- أجرى الأونكتاد في عام ٢٠١٦ عددا من الأنشطة الهامة دعما للبلدان النامية غير الساحلية. وساهمت هذه الأنشطة في بناء القدرات في مجال صياغة وتنفيذ السياسات في البلدان المستفيدة وساعدت على الارتقاء بالمعارف والخبرات التقنية من أجل التغلب على التحديات التي تفرضها المعايير الدولية على صادرات الأسماك في أوغندا.

ثامناً- الأنشطة المقترحة لمجلس التجارة والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

١٠٥- استناداً إلى هذه المذكرة وتقارير الاجتماعات والموجزات والورقات ذات الصلة التي نشرتها أمانة الأونكتاد، قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في اتخاذ عدد من الإجراءات في العام المقبل، على النحو التالي:

(أ) قد يود المجلس أن ينظر في تعزيز مدخلاته في الاجتماعات والعمليات المتعلقة بالتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة في نطاقها الأوسع. وقد يود بالتالي أن يقدم مدخلات مباشرة ومحكمة بشكل أكبر في المناقشات ذات الصلة داخل الجمعية العامة، وخاصة اللجنة الثانية، من خلال المساهمات الحالية - تقرير الدورة العادية للمجلس - وكذلك من خلال مدخلات مواضيعية أكثر. ويمكن أن يشمل ذلك مساهمات في عمليات متابعة محددة مثل تمويل التنمية، وكذلك آليات محددة مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) وقد يود المجلس أيضاً إجراء مناقشة أكثر تركيزا عن التحديات الراهنة التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد يود أن ينظر، على سبيل المثال، في مناقشة اقتصاد المحيطات بقدر أكبر من التفصيل وأن يزود الجمعية العامة بموجز لهذه المداولات، كمدخلات في العمل ذي الصلة الذي يتم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛

(ج) واعترافاً بالأهمية المتزايدة للمسائل الجنسانية في خطة التنمية العالمية، سيكون من المناسب أن يتناول الأونكتاد هذه المسائل، ليس فقط من خلال ركني البحوث وبناء القدرات، بل أيضاً من خلال الركن الحكومي الدولي. وقد يود المجلس، في سياق ما سبق، أن ينظر في تعزيز النقاش بشأن "التنوع وإنشاء سلسلة القيمة التي تضم النساء الريفيات"، وهو ما يمكن أن يوفر مدخلات للمداولات ذات الصلة في الأمم المتحدة في نيويورك، مثل مداولات لجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(د) وفيما يخص المسائل المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية، وتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، قد يود المجلس تقديم مدخلات مباشرة بقدر أكبر للمناقشات ذات الصلة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بوجه خاص، فرصة ممتازة لإعداد توصيات سياساتية يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن ينظر فيها ويطوّرها.